الديمقراطية ومستقبلها

للأستاذ محمود تيمور

الأصل فى الديمقراطية أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، لا رئيس ولا مرءوس ، ولا قاض ولا محكوم ؛ فقد ابتدع بعض مفكرى الإغريق هذا النظام كأنه حلم خيالى لتحقيق العدالة ، وإيجاد نوع من المدينة الفاضلة ، حيث يعرف كلٌّ حقه لنفسه ، ويؤدى واجبه لغيره ، فيرتفع الظلم ، ويعيش الناس إخواناً

وقد تطور هذا المعنى للديمقراطية تطوراً ينزل به من آفاق الخيال ، فأصبح رمزاً للنظام النيابىّ ، إذ ينتخب الشعب من بين ثقاته نواباً يتولى مجلسهم مراقبة الحكومة فيما تأخذ وما تدع ، وبحث الحكام على تحقيق الأغراض التى يدعو إليها الصالح العام . وهذا النظام يختلف باختلاف البلاد وخصائص الأمم ، فكان فى اليونان جمهوريات متعددة بتعدد المدائن ، وكان فى الرومان يتمثل فى مجالس الشيوخ والأعيان ؛ وهو فى العهد الأخير : ملكية ديمقراطية كما فى انجلترا ، وجمهورية ديمقراطية كما فى فرنسا ، والمدلول فى كل هذا واحد ، وهو أن تكون بيد الشعب مقاليد حكمه ، وإليه يصير الأمر فى الهيمنة والسلطان

ومما بعث مفكرى الأمم وساستها على اقتراح هذا النظام ، رغبتهم فى أن يدرأوا طغيان بعض الطبقات على بعض ، فارتأوا أن النظام النيابى كفيل بضبط الحقوق العامة ، وبسط المساواة بين الناس

ونحن إذا نظرنا إلى هذا الأسلوب فى الحكم من ناحية تَمَثُّلِه فى هيئات نيابية صحيحة ، لم يقم شك فى أن العرب الأولين لم يعرفوه ؛ فلقد كانوا فى رحاب الصحراء يعيشون على نظام القبائل ، وكانت العصبية والأثرة تحول بينهم وبين الاندماج . فكل قبيلة تنفرد بأبنائها ، وتعتز بحريتها بقدر ما لها من سطوة ونفوذ ؛ وكل شخص يتفرد بنفسه ويعتز بحريته فى حدود ما تفرضه عليه قبيلته من واجبات وتبعات . فلما جمع الإسلام شملهم كان من العسير إخضاعهم لنظام نيابىّ كالذى شاع عند الإغريق ، لأنهم حديثو عهد بالنظام القَبَلِىّ ، وما يزال فيهم من العصبية الجاهلية أثر . وليس يعيب الأمم الغربية أنها عدلت عن أسلوب الإغريق فى الحكم ، واقتربت من أسلوب الفرس ؛ فإنما تصطنع الأمم من نُظم السياسة ما يلائم البيئة والطبع

ولكن الدول العربية التى لم تتخذ مظاهر الحكم الديمقراطى كما رسمه واضعو هذا النظام ، كانت فى حقيقتها وجوهرها — فى كثير من العهود — حافلة بثمرات الديمقراطية فى القيام على صوالح الرعية . فالخلفاء والأمراء الذين حكموا البلاد حكماً قد يعتبر أوتقراطياً فى المظهر ، كانوا يتبعون تعاليم الإسلام فى التشريع والتنفيذ ، وهى تعاليم ديمقراطية الروح . ولذلك نعم الناس فى ظلال هذا الحكم عهوداً كثيرة بالمساواة فى الحقوق والواجبات ، وبالحريات الفردية فى تصريف الشئون . وكان الحاكم حريصاً على ذلك ابتغاء مرضات الدين ، واستجلاباً لتأييد الأمة ، عليه من ذمته وضميره رقيب فوق رقابة الرأى العام . فإن أخل بشرائط العدالة ، وتجافى عن النزعة الديمقراطية فى السياسة ، ثارت عليه الأمة حين تُمكِن الفرصة ، واستبدلت به حاكماً يوفر لها حرياتها على النهج القويم

والآن نسأل : هل يصلح النظام الديمقراطى للحكم ؟ الحق أن هذا النظام الديمقراطى القائم على أساس الانتخاب النيابى أفضل نظام عرف حتى اليوم لنشر العدالة العامة ، ودفع الطغيان الحكومى ، ولكنه لا ينتج نتاجه الطيب فى الأمم العربية إلا إذا توافر له أمران : الأول ، قلة الأحزاب ، فإن الأحزاب ضرورية للتنافس والمراقبة ، ولكن الإقلال منها ضرورىّ أيضاً لما أدت إليه كثرتها من اضطراب وزعزعة فى الحكم . والأمر الآخر : تربية الشعب ، فلا بد أن يكون على درجة من الثقافة والتربية الخلقية والاقتصادية يتمكن بها من الهيمنة على نفسه ، وانتخاب الأكفاء الصالحين للنيابة عنه

ولسنا ننكر أن الإصلاح فى ظلال الحكم الديمقراطى يطىء الخطا ، وذلك لخضوعه للرقابة وما تتطلبه من تعدد جهات النظر ؛ إلا أنه على أية حال يأتى بالنتائج المرضية ، وهو أوفى نظام يقر الطمأنينة فى نفوس الأمة على اختلاف طبقاتها . وإذا اجتمعت